E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1994/128
10 March 1994
ARABIC
Original : ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخمسون
البند ١٢ من جدول الاعمال

مسالة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الاساسية في أي جزء من العالم ، مع الاشارة بصفة خاصة إلى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

رسالة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٩٤ وموجهة من الممثل الدائم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف الى مدير عام مكتب الامم المتحدة في جنيف

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدى مكتب الامم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في جنيف تحياتها للسيد فلاديمير بتروفسكي ، مدير عام مكتب الامم المتحدة في جنيف ، وتتشرف بأن تطلب منه احالة رسالة الممثل الدائم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف ، الدكتور فلاديمير بافيسيفيتش ، الى رئيس الدورة الخمسين للجنة حقوق الإنسان التابعة للامم المتحدة ، وتلتمس منه العمل على تعميم الرسالة المذكورة كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الخمسين للجنة حقوق الإنسان ، في إطار البند ١٢ من جدول الاعمال .

(توقيع) فلاديمير بافيسيفيتش
الممثل الدائم لجمهورية يوغوسلافيا
الاتحادية لدى الامم المتحدة في جنيف

السيد الرئيس ،

يشرفني أن أقدم إليكم تعليقات حكومة يوغوسلافيا الاتحادية بشان القرار المعنون حالة حقوق الإنسان في اقليم يوغوسلافيا السابقة: انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية البوسنة والهرسك ، وجمهورية كرواتيا ، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا/الجبل الاسود) ، في ظروف لم يُسمح فيها ، للاسف ، لممثلي حكومتي بابداء رأيهم بشان القضايا المتصلة مباشرة ببلدي:

"تود حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تشير في المقام الاول الى الاهمية الكبيرة التي تعلقها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على حقوق الإنسان بوجه عام . كذلك ، وما دامت الحكومة تخاطبكم بوصفكم رئيس الدورة الخمسين للجنة حقوق الإنسان ، فإنها تود خاصة أن تؤكد أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تزال تحترم اللجنة بوصفها أبرز هيئة للامم المتحدة تعنى مباشرة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها . وتاييدا لهذه المقولة ، حسبنا الإشارة الى بعض أمثلة التعاون المباشر مع ممثلي هذه الهيئة الموقرة منذ دورة السنة الماضية مثل الزيارات التي قام بها معاونو السيد مازوفسكي ، المقرر الخاص المعني بيوغوسلافيا السابقة ؛ وزيارة الفريق العامل المعني بالاشخاص المختفين ؛ وتبادل عدة رسائل خطية مع المقررين الخاصين المعنيين بمسائل معينة ؛ والزيارات التي قامت بها بعثات كثيرة أخرى بهدف الوقوف على حالة حقوق الإنسان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (لجنة القضاء على التمييز العنصري ، اليونسكو) ؛ فضلا عن اتصالاتنا الدائمة والمكثفة مع عدة منظمات غير حكومية . ووفقا للمعلومات المتوفرة لدينا ، قام في السنة الماضية أكثر من ١٥٠ وفد دولي بزيارة كوسوفو وميتوهيا .

ورغم استعدادنا الواضح لمواصلة التعاون على أفضل وجه ممكن ، فعليا وعلنا ، مع جميع الذين يعتزمون باخلاص تعزيز وكفالة احترام حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم ، بما في ذلك بلدنا ، فإننا مرة أخرى نجد أنفسنا في وضع يتعين علينا أن نرد فيه على قرار غير سليم وغير موضوعي ، بسبب الروح التي كُتب بها أساسا ، حسبما يتبين من صياغته الملموسة .

ولذلك ، ينبغي أن نكرر مرة أخرى التعليقات التي أبداها الممثل الدائم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدى الامم المتحدة في دورة الجمعية العامة في السنة الماضية عندما اعتمد قرار مماثل ، بناء على نفس الفلسفة السياسية . وبالتحديد ، فإن مشروع القرار المقترح أبعد ما يكون عن أن يعكس أو يراعي حالة حقوق الإنسان الراهنة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . ولا يتهم هذا القرار البوسنيين الصربيين فقط باخطر انتهاكات حقوق الإنسان الممكنة ، كما جرت عليه العادة ، ولكنه يتهم بذلك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أيضا . واسمحوا لنا أن نكتفي بالاشارة الى بعض الامثلة المتطرفة: فيتهم القرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، في جملة أمور ، بانتهاك

القانون الدولي الانساني ، رغم عدم كونها طرفا في النزاع البوسني ، فضلا عن "التطهير العرقي" ، رغم عدم وجود دليل ملموس واحد على مثل هذه الممارسة ، وكل هذا ، حسبما يدعى ، بسبب الاشتراك العسكري لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في النزاع البوسني ، رغم انه من المعروف تماما أن القوات المقاتلة الوحيدة في البوسنة والهرسك هي قوات كرواتيا النظامية .

وفي نفس الوقت ، لم ير مقدمو القرار لزوما حتى للاشارة الى الحالة الانسانية الصعبة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، حيث يستحيل كفالة الأوضاع اللازمة لتنفيذ عدد من حقوق الإنسان ، وفي مقدمتها الحق الاساسي في الحياة ، والصحة ، والطعام ، وحرية الانتقال ، والتعليم ، وما الى ذلك ، نتيجة للعقوبات الدولية . والذين يعانون أكثر من غيرهم هم المرضى ، والمسنون ، والنساء ، والأطفال . ومن الواضح أن مقدمي القرار لم يقرأوا أو لا يرغبون في الاحاطة علما بما ورد في التقارير العديدة التي وضعتها وكالات انسانية مرموقة للامم المتحدة مثل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، واليونيسيف ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، وغيرها . وربما يرى مقدمو هذا القرار أن عمل هذه الوكالات في حالة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالذات ليس في نفس الوقت عملا يتعلق بإعمال حقوق الإنسان .

وفيما يتعلق بكوسوفو وميتوهيا ، وهو الاسم الرسمي لهذه المنطقة من جمهورية صربيا ، والمشاكل التي توجد فعلا هناك ، قدمت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومؤسسات مختصة أخرى كثيرة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية آلاف الصفحات لجميع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة لمحاولة توضيح الحالة في المنطقة . ونود هذه المرة أن نؤكد مجددا حقيقة واقعة هي عدم انتهاك حقوق الإنسان للاقلية الالبانية من جانب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الشرعية في كوسوفو وميتوهيا ؛ والحقيقة في الواقع هي أن الزعماء السياسيين لهذه الاقلية هم الذين يحاولون الانفصال ، أي ضم جزء من اقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الى البانيا ، دون الاعتراف بسلطات ومؤسسات هذا الاقليم التي انتخبت بطريقة مشروعة ، ومع رفض التعاون رفضا مطلقا . واللجنة ، بموقفها تجاه قضية كوسوفو وميتوهيا ، وبدعوى تقديم مقترحات لتعزيز حالة حقوق الإنسان هناك ، تقوم في الواقع بالتدخل المباشر في الهيكل الداخلي لدولة ذات سيادة . وجسدت مؤخرا عدة عوامل دولية هامة الحقيقة السياسية في كوسوفو وميتوهيا ، وأوضحت للانفصاليين الالبانيين أن عليهم أن يتخلوا عن تطلعاتهم .

ثم إن هناك ، في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، أكثر من عشر مجموعات للاقليات ولا يرفض منها الاشتراك في الحياة السياسية والعامة والتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية وحقوق الاقليات ، المكفولة بدستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقوانينها الاخرى ، الا جزء فقط من الاقلية الالبانية .

ولا يوجد "السنجق" المزعوم بوصفه مصطلحا جغرافيا رسميا ؛ واسم هذه المنطقة هو رازكا . وكنا أشرنا مرارا الى أن "السنجق" اسم تركي لوحدة ادارية تركية في القرون الوسطى . والسكان في هذا الجزء من صربيا ، المختلفون اختلافا شديدا من حيث تركيبهم الإثني وانتماؤهم الديني ، عاشوا بسلام ووئام طوال عدة سنوات ، وكانوا سيظلون يعيشون كذلك لولا التدخل السياسي الاجنبي والمصالح السياسية المتعارضة ، وهي مصالح قائمة أيضا في الجزء الاعظم من يوغوسلافيا السابقة . وقدمنا أيضا في عدة مناسبات بيانات دقيقة عن المساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، بصرف النظر عن أصلهم العرقي .

وفيما يتعلق بفويفودينا ، تتعاون جميع الاقليات القومية التي تعيش في هذه المقاطعة تعاونا كاملا مع سلطات الجمهورية والسلطات الاتحادية التي تعاملها كسلطات مشروعة قائمة بذاتها وتشترك فيها على أساس متكافىء . ويشمل هذا الهنغاريّين بوصفهم أكبر الاقليات القومية وينعكس ، في جملة أمور ، في تعاونهم مع بلدهم الاصلي ، جمهورية هنغاريا ، بغية زيادة تعزيز المركز الذي يتمتعون به في جميع الميادين ذات الصلة .

السيد الرئيس ،

ترى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أنه لا يمكن قبول الموقف التمييزي الذي اتخذته اللجنة تجاه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية منذ بداية الأزمة في يوغوسلافيا السابقة ، لا سيما لدى استعراض واعتماد القرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في اقليمها ، وهي قرارات لم يؤخذ رأي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأنها في أي وقت من الاوقات ، كما هو الحال أيضا فيما يتعلق بالقرار الاخير .

وتشكل هذه الممارسة انتهاكا فادحا لحق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المشروع في المساهمة بالمثل في أعمال اللجنة ويخالف أحد أهم المبادىء التي ينبغي أن يعتمد عليها عمل اللجنة وهو تجنب تسييس حقوق الانسان واساءة استعمالها بسبب المصالح السياسية .

وترى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أنه من قبيل الاستفزاز والنفاق البحت أن يؤخذ رأي بلدان مثل ألبانيا ، التي تعتبر مستويات حقوق الإنسان وحقوق الاقليات فيها من أدناها مستويات في أوروبا ، ثم تركيا ، البلد الذي

قام بثلاث عمليات للابادة الجماعية في هذا القرن ضد جزء من سكانه وهم الارمن ، والذي يقوم بنفس الشيء الآن ضد الاكراد ؛ أو باكستان وماليزيا ، البلدان اللذان وضعت عدة تقارير من مقررين خاصين مختلفين ومنظمات غير حكومية مختلفة بشأنهما بسبب الانتهاكات المنتظمة والجماعية لحقوق الإنسان فيهما ، وأن تفعل هذه البلدان في نهم قرار يتعلق بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية .

إن الذين انكروا على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الحق في الاشتراك في اعمال اللجنة وفي صياغة الوثائق المذكورة بدون أي سند قانوني أوقفوا بذلك التزاماتها النابعة من هذه الوثائق .

ولقد حدث كل هذا رغم قيام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بخلافة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية في السياسات والممارسات والالتزامات المتعلقة بحقوق الانسان التي تعهدت والتزمت بها بمقتضى الاتفاقيات الدولية والعهدين الخاصين بحقوق الانسان" .

وتفضلوا ، يا سيادة الرئيس ، بقبول فائق الاحترام .

- - - - -